الصباح الدولية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة السادسة عشرة | 11 أكتوبر 2023 م | 26 ربيع الأول 1445 هـ | الأربعاء | No. 4696

موسكو تهدد بتدمير مخازن الحبوب إذا تم استخدامها لحفظ المعدات العسكرية

أوكرانيا تعلن إسقاط 27 مسيّرة .. وروسيا تصد هجمات

«وكالات» : أعلن سلاح الجو الأوكراني –أمس الثلاثاء– إسقاط 27 طائرة مسيّرة روسية جنوبي أوكرانيا، في حين أعلنت القوات الروسية إحباط 5 هجمات أوكرانية على محور كرانسي ليمان وقتلت 50 جنديا أوكرانيا.

وقال سلاح الجو الأوكراني –أمس الثلاثاء في بيان نشره عبر تطبيق تليغرام– إن روسيا شنت هجوما بنحو 36 طائرة مسيرة مساء الاثنين على أوكرانيا، مضيفا أن أنظمة الدفاع الجوي دمرت 27 منها.

وأوضح أن الطائرات المسيرة التي أسقطها كانت من طراز «شاهد 131/136» وكانت تهاجم أهدافا في أوديسا وميكولايف وخيرسون جنوبي البلاد.

ولم يحدد سلاح الجو الأهداف التي قد تكون ضربتها المسيرات التسع الأخرى التي لم يدمّرها، في حين لم تعلق روسيا على ما ورد في بيان القوات الأوكرانية حتى الآن.

من جهته، قال فيتالي كيم حاكم ميكولايف –عبر حسابه على منصة تليغرام– إن إحدى المسيرات دُمرت فوق منطقته.

وفي آخر تطورات الحرب الروسية الأوكرانية أيضا، أعلن المتحدث باسم القوات الروسية ألكسندر سافتشوك، الاثنين، أن القوات الروسية أحبطت

روسيا أعلنت أنها قتلت 50 جنديا أوكرانيا الاثنين

وصدت 5 هجمات أوكرانية على محور كرانسي ليمان وقتلت نحو 50 عنصرا من الجيش الأوكراني.

ونقلت وكالة تاس الروسية للأنباء عن سافتشوك قوله إن القوات الروسية أحبطت أيضا ضربات هجومية بالمسيّرات، وهجمات بالمدفعية، نفذها لواءان في القوات الأوكرانية، هما لواء القوات الخاصة أزوف الثاني عشر.

وقال سافتشوك «خلال حرب البطاريات المضادة، تم الكشف عن نحو 30 من طواقم مدفعية العدو وسحقها. ونفذت مجموعة الطيران التكتيكي ضربات على 4 مراكز قيادة أوكرانية ومراكز مراقبة بالقرب من بلدة سربريانكا».

وفي سياق الحرب الروسية الأوكرانية، أعرب وزير الخارجية الأوكراني السابق بافلو كليمكين عن اعتقاده أن الدعم الأميركي لبلاده لن يتراجع في حال اندلاع حرب في الشرق الأوسط، مبررا هذا الرأي بأن واشنطن تنظر للصراع الروسي الأوكراني في «السياق العالمي للمواجهة بين الديمقراطيات والدكتاتوريات»، على حد تعبيره.

وقال إن الولايات المتحدة والغرب لديهم القدرة على القتال على عدة جبهات إذا ما أرادوا ذلك.

وأضاف أن «الخسارة في مكان ما تعني خسارة كل الحروب. والخسارة في جبهة واحدة تعني أنها قد تؤدي لإضعافك في باقي الجبهات».

وكان الجيش الأميركي قال الاثنين إنه سيحتاج إلى موافقة الكونغرس على تمويل إضافي لضمان تنفيذ خطط وزارة الدفاع الأميركية لإنتاج وشراء ما يكفي من الذخيرة لتلبية احتياجات كل من إسرائيل وأوكرانيا من السلاح.

من ناحية أخرى هدد مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، في اجتماع لمجلس الأمن الدولي، بأنه سيتم تدمير مخازن الحبوب والموانئ في أوكرانيا إذا تم استخدامها لتخزين المعدات العسكرية.

وأضاف نيبينزيا، وفقا لقناة (روسيا اليوم) الفضائية أمس الثلاثاء، أن بلاده تؤكد مرة أخرى أنها لا تضرب أهدافا مدنية ولا تستهدف المدنيين»، مشيرا إلى أنه «يتم استخدام الأسلحة عالية الدقة حصريا لتدمير الإمكانات العسكرية لنظام زيلينسكي والأشياء المرتبطة به».

وكانت سلطات مقاطعة أوديسا – جنوب أوكرانيا – قد ذكرت في وقت سابق، تضرر مواقع بنية تحتية للموانئ وتعليق عمل معبر نهري نتيجة انفجارات.

وفي 25 سبتمبر، قال الجيش الأوكراني إنه في مقاطعة أوديسا، نتيجة للانفجارات الليلية، تم «تدمير المحطة البحرية فعليا»، وتضرر مخزن الحبوب.

وكانت القوات الروسية بدأت قصف مواقع البنية التحتية الأوكرانية في 10 أكتوبر 2022 بعد يومين من الهجوم على جسر القرم، حيث تستهدف الضربات الروسية مرافق الطاقة والصناعة الدفاعية والقيادة العسكرية والاتصالات في جميع أنحاء أوكرانيا.

منظمة حقوقية : 15 ألفا قضوا تحت التعذيب بسوريا منذ بداية الثورة

الشبكة السورية لحقوق الإنسان: عدد السجناء والمخفيين قسريا بسوريا يقدر بنحو 136 ألف شخص

«وكالات» : قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إن أكثر من 15 ألف شخص قتلوا تحت التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز في سوريا منذ مارس 2011، بينهم أطفال ونساء.

وجاء في تقرير أصدرته الشبكة –أمس الثلاثاء– أن من بين القتلى 190 طفلا و94 سيدة، قضوا تحت التعذيب في مراكز الاحتجاز منذ مارس 2011، وأن نحو 136 ألفا ما بين معتقل ومخفي قسريا ما زالوا يتعرضون للتعذيب في سوريا.

وأوضح تقرير الشبكة أن عمليات التعذيب التي تعرض لها الضحايا جرت في مراكز الاعتقال التابعة لقوات النظام السوري، وسارت وفق سياسة مركزية وشاملة تورطت في ممارستها الغالبية العظمى من مراكز الاحتجاز، وشاركت في تنفيذها عناصر الأجهزة الأمنية من مختلف المستويات.

وقالت الشبكة إنها حصلت على بيانات وفاة لنحو 1250 شخصا كانوا في عداد المختفين قسريا، قتلوا تحت التعذيب ولم يبلّغ النظام السوري ذويهم بذلك حتى تاريخ صدور تقرير الشبكة.

وأكدت أن 14 ألفا و843 حكما بالإعدام صدرت عن محاكم ميدانية عسكرية في سوريا منذ مارس 2011 حتى أغسطس 2023، وأن 7 آلاف و872 شخصا ممن صدرت بحقهم تلك الأحكام أُعدموا، ولم تُسلّم جثامينهم لذويهم، كما لم يخطروا بإعدامهم بشكل رسمي.

وأشار تقرير الشبكة إلى أن الأجهزة الأمنية السورية تمارس أكثر من 80 أسلوبا للتعذيب متباينة الشدة والقسوة، لدوافع وأهداف مختلفة من أبرزها انتزاع الاعترافات عبر التعذيب لإدانة المعتقلين ممن لا تملك أدلة مادية تدينهم، إضافة للتخويف والانتقام من معارضي النظام.

وثمّنت الشبكة في تقريرها الدعوى القضائية التي رفعتها كل من هولندا وكندا في محكمة العدل الدولية لإصدار أمر لسوريا بوقف جميع أعمال التعذيب والاحتجاز التعسفي، ضمن قضية تتهم دمشق بانتهاك اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

ومن المقرر أن تبدأ المحكمة الدولية أولى جلساتها للنظر في القضية 10 و11 أكتوبر، وستكون جلسة الاستماع التي تعقد في قصر السلام، مقر المحكمة في لاهاي، أول مرة تنظر فيها محكمة دولية في انتهاكات ارتُكبت بسوريا خلال 12 عاما من الصراع.

ورفضت الحكومة السورية والرئيس بشار الأسد اتهامات التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء في حرب تقول الأمم المتحدة إنها أودت بحياة مئات الآلاف.

وتركز الدعوى التي أعلنت عنها محكمة العدل الدولية في يونيو الماضي، على التعذيب والقمع بشكل خاص في السجون السورية، حيث تتهم كندا وهولندا النظام السوري بارتكاب «انتهاكات لا حصر لها للقانون الدولي، ابتداء من عام 2011 على الأقل، بقمعه العنيف للمظاهرات المدنية».

كوريا الجنوبية تخشى هجوماً من جارتها الشمالية مماثلاً لعملية «حماس» .. وتسعى لتفاديه

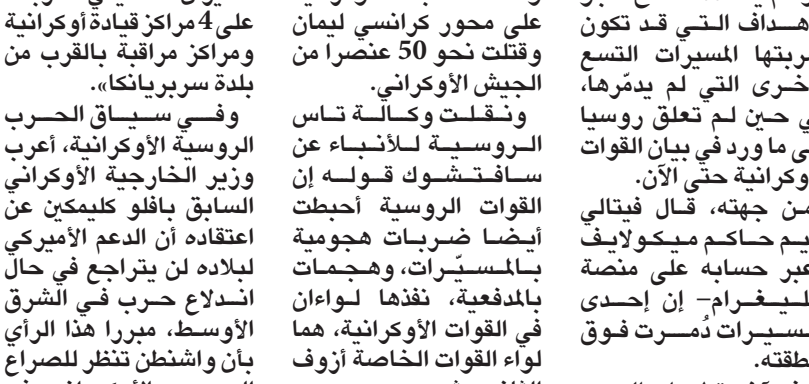

جنود من كوريا الجنوبية على الحدود مع كوريا الشمالية

قال وزير الدفاع الكوري الجنوبي، أمس الثلاثاء، إنه سيضغط من أجل تعليق الاتفاق العسكري بين الكوريتين الموقع عام 2018 لاستئناف مراقبة الخطوط الأمامية لمنافستها كوريا الشمالية، حيث أثارت العملية المفاجئة التي شنتها حماس على إسرائيل مخاوف كوريا الجنوبية بشأن وقوع هجمات مماثلة من قبل الشمال.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال فترة قصيرة من الدبلوماسية بين الرئيس الليبرالي السابق لكوريا الجنوبية مون جاي إن والزعيم الكوري الشمالي كيم يونغ أون، أنشأ مناطق عازلة على طول الحدود البرية والبحرية ومناطق حظر الطيران فوق الحدود لمنع الاشتباكات.

وفي حديثه إلى الصحافيين في سيول، استشهد وزير الدفاع الكوري الجنوبي شين وون شيك بالقتال في غزة وإسرائيل للتأكيد على الحاجة إلى تعزيز المراقبة في الشمال.

ووجّه شين انتقادات خاصة لمناطق حظر الطيران المنصوص عليها في الاتفاق بين الكوريتين، والتي قال إنها تمنع كوريا الجنوبية من الاستفادة الكاملة من أصول المراقبة الجوية الخاصة بها في وقت تتزايد فيه التهديدات النووية الكورية الشمالية.

وتدهورت العلاقات بين الكوريتين بعد انهيار المحادثات بين واشنطن وبيونغ يانغ عام 2019 بشأن برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية. وهددت كوريا الشمالية بالانسحاب من اتفاق 2018 وبزيادة التجارب الصاروخية بوتيرة قياسية، مما دفع يون المحافظ إلى اتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه بيونغ يانغ من سلفه الذي كان يميل إلى اتخاذ موقف أكثر مهادنة.

وأشار شين إلى أن تخلي كوريا الجنوبية عن الاتفاقية بشكل كامل عملية قانونية معقدة ستتطلب الكثير من الوقت، لكن إيقاف الاتفاقية بشكل مؤقت لن يتطلب سوى قرار من اجتماع لمجلس الوزراء.

وقال شين، مستشهداً بالاسم الرسمي لكوريا الجنوبية: «هاجمت حماس إسرائيل، وجمهورية كوريا تتعرض لتهديد أقوى بكثير».

وأضاف: «لمواجهة (هذا التهديد)، نحتاج إلى مراقبة (التحركات العسكرية لكوريا الشمالية) باستخدام أصول المراقبة لدينا، للحصول على معرفة مسبقة عما إذا كانوا يستعدون للقيام باستفزازات أم لا. لو كانت إسرائيل قد أرسلت طائرات وطائرات مسيرة لمواصلة المراقبة المستمرة، أعتقد أنها ربما لم تكن لتتعرض لهجمات بهذا النطاق».

ومن المرجح أن تواجه تعليقات شين انتقادات قوية من المعارضة الليبرالية في كوريا الجنوبية، التي وصفت الاتفاق بأنه صمام أمان بين الكوريتين مع استمرار تدهور العلاقات.

«مجد السكك الحديد» في بريطانيا يتعثر بعدما أحدث ثقبا في الميزانية

«وكالات» : عندما أعلن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق غوردن براون سنة 2009 إطلاق مشروع «إتمام مجد السكك الحديد في بريطانيا»، لم يكن يتوقع أن ميزانية هذا المشروع سوف تتضاعف أكثر من 5 مرات، وستمر أكثر من 15 سنة دون أن يرى النور.

وتحول مشروع القطار السريع «إتش إس 2»، الذي كانت المملكة المتحدة تراهن عليه ليصبح فخر السكك الحديد البريطانية، إلى ثقب أسود يستنزف ميزانية الدولة، مع ارتفاع صاروخي في تكاليفه التي لم تعد خزينة المملكة قادرة على تحملها.

لذلك، أصبح المشروع ملفا حارقا تتقاذفه الحكومات المتعاقبة، إلى أن وصل إلى رئيس الوزراء الحالي ريشي سوناك، فأعلن إلغاء جزء من هذا المشروع، الذي يعتبر أكبر وأغلى مشروع للسكك الحديد في تاريخ بريطانيا وأوروبا حاليا.

هو مشروع قطار فائق السرعة تم الإعلان عنه سنة 2009، والهدف منه بناء شبكة من السكك الحديد تربط العاصمة لندن بشمال البلاد، من خلال المرور بكبرى المدن البريطانية من بيرمنغهام وصولا إلى مانشستر في الشمال، وبعدها إلى بقية مناطق الشمال البريطاني، في مدة زمنية أقل.

وكان من المتوقع أن يتم تشييد 330 ميلا من السكك الحديد الخاصة بالقطارات الفائقة السرعة، التي ستكون الأسرع في العالم، وعند الانتهاء من هذه الشبكة سيكون هناك أكثر من 18 قطارا تنطلق على رأس كل ساعة من لندن وإليها، وبسرعة تصل إلى 224 ميلا في الساعة، وهو رقم كبير مقارنة مع بقية الدول الأوروبية التي تنطلق فيها 6 قطارات كحد أقصى في الساعة الواحدة.

قرر سوناك إلغاء الجزء الذي يربط بين بيرمنغهام ومانشستر، بسبب ارتفاع تكاليفه، رغم أن الحكومة أنفقت بالفعل على هذا الجزء أكثر من 2.3 مليار دولار.

وأكد سوناك أن حكومته سوف توفر بعد الإلغاء 36 مليار جنيه إسترليني، يمكن استثمارها في مشاريع النقل والبنية التحتية في مدن الشمال خلال الفترة ما بين 2029 و2040، موضحا أن قرار الإلغاء هو قرار براغماتي حتى لا تغرق ميزانية الدولة في مزيد من المصاريف.

لكن هذا القرار أثار حفيظة أسماء كبيرة داخل حزب المحافظين، من بينهم رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ديفيد كاميرون، الذي قال إن قرار الإلغاء يبعث برسائل سلبية حول فقدان بريطانيا مكانتها عالميا، وبأنها لم تعد قادرة على بناء مشاريع طويلة المدى، وهو الأمر الذي وافقه عليه رئيس الوزراء البريطاني الأسبق بوريس جونسون.

عندما تم بدأ العمل الفعلي على هذا المشروع سنة 2012 بعد 3 سنوات من الدراسات، كانت الميزانية الأولية تقدر بحوالي 32.7 مليار جنيه إسترليني، قبل أن يستمر هذا الرقم في الارتفاع، إلى أن وصل نحو 100 مليار جنيه إسترليني، وهناك تقديرات تقول إنه في حال لم يتم التخلي عن الجزء الشمالي للمشروع، فإن الكلفة النهائية قد تصل إلى 170 مليار جنيه إسترليني.

والآن بعد التخلص من الجزء الشمالي، فإن صحيفة «غارديان» قدرت كلفة المشروع بنحو 100 مليار جنيه إسترليني، من دون الحديث عن كلفة شراء القطارات فائقة السرعة.

جدل كبير في بريطانيا وصل إلى رؤساء سابقين للحكومة بعد قرار تقليص أكبر مشروع للقطارات في بريطانيا

ارتفاع تكلفة المشاريع العملاقة عادة بريطانية قديمة، وأيضا بسبب البيروقراطية وتعقيد قوانين الملكية الخاصة في المملكة المتحدة، وخير مثال على ذلك مشروع ربط مدينة مانشستر بمدينة يورك، بالسكة الحديد على مسافة 76 ميلا، إذ كان من المتوقع أن يكلف في البداية 289 مليون جنيه إسترليني، قبل أن تصبح كلفته 10 مليارات جنيه إسترليني، ولم يكتمل بعد.

وحسب مؤسسة «بريطانيا متجددة»، فإنه حتى لو تم الانتهاء من المشروع بتكلفته الأولى دون زيادة، فإنه سيكون أغلى بـ3 مرات من مشروع السكك الحديد في فرنسا، التي تربط مدينة بوردو بمدينة تور.

ومن بين الأسباب الأخرى ما أوردته صحيفة «تلغراف» البريطانية، التي قالت إن هذا المشروع «مطلي بالذهب»، مؤكدة حرص القائمين عليه على اختيار أغلى التقنيات في البناء والتشييد، وكذلك النزاعات حول الملكية الخاصة، خصوصا أن محطات القطار ستكون في أغلى المناطق في المدن البريطانية، والكلفة الباهظة لإجراءات الحفاظ على البيئة.

من بين الأسباب التي جعلت المشروع غير قابل للتحقيق في شكله الحالي الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بريطانيا، والتي جعلت نسبة التضخم في أسعار مواد البناء تصل إلى 26%، إضافة إلى ارتفاع تكاليف اليد العاملة بسبب مغادرة مئات الآلاف من العاملين للبلاد بعد استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكست)، أما العامل الثالث فهو الحرب الأوكرانية التي تسببت في ارتفاع أسعار الحديد بنسبة 30 في المئة.

ويجب عدم إغفال العامل السياسي، إذ عانى المشروع من عامين من التأخير بسبب حالة انعدام الاستقرار السياسي التي عرفتها بريطانيا على مدار العامين الماضيين، والتي تسببت –حسب عدد من القائمين على المشروع– في إقرار عديد من الخطط ثم التراجع عنها.

على سبيل المثال، فإن محطة «يوستن» في لندن –التي تعتبر في قلب هذا المشروع– كان من المتوقع إعادة تهيئتها بنحو 2.6 مليار جنيه إسترليني، قبل أن يرتفع الرقم إلى 4.8 مليارات جنيه إسترليني، بسبب التخبط في القرارات.